تركيا والتنافس في شرق المتوسط

٢٠١٩-٢٠٢١

د. أفراح ناثر جاسم العزاوي

أستاذ مساعد/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

dr.afrah_jassim@uomosul.edu.iq

الاستلام: ٢٠٢١/١٢/١٨ **القبول: ٢٠٢٢/٢/١٨**

مستخلص البحث

تعد هذه الدراسة محاولة لفهم السياسة التركية وأدواتها في التعامل مع التنافس المتزايد شرق المتوسط إذ تحظى هذه المنطقة بأهمية استراتيجية كبيرة كونها تمثل حلقة الوصل ونقطة التقاء طرق النقل البحرية بين الشرق والغرب، الا إن هذه المنطقة شهدت تنافساً ونزاعاً دولياً طيلة عقود من الزمن تمثل بالنزاع التركي – اليوناني حول ترسيم الحدود البحرية للدولتين، وقد ازدادت في العقد الأخير أهمية شرق المتوسط بعد اكتشاف مخزونات الغاز الطبيعي الكامنة في مياهه، وتعد تركيا من ابرز أطراف التنافس في المنطقة وهي صاحبة الساحل الأطول شرق المتوسط ، كما انها تمثل قوة اقليمية لها وزنها على الساحة الدولية، خاصة بعد تبنياها نظريات قائمة على جعل تركيا دولة مركزية مؤثرة في محيطها، فضلا عن حاجتها لامتلاك موارد الطاقة التي تفتقر اليها وتزداد حاجتها اليه بشكل مطرد، لذا فقد كان لتركيا توجهاتها السياسية والاقتصادية تجاه التنافس الدولي شرق المتوسط.

الكلمات المفتاحية: تركيا؛ التنافس الدولي؛ شرق المتوسط؛ النزاع التركي–اليوناني.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Turkey and the Competition in the Eastern Mediterranean 2019-2021

Dr. Afrah N. Jassim Al-Azzawy
Assist. Prof. /Regional Studies Center / University of Mosul
dr.afrah_jassim@uomosul.edu.iq

Received: 18/12/2021 Accepted: 18/2/2022

Abstract

This study is an attempt to understand Turkish politics and its tools in dealing with the growing competition in the eastern Mediterranean as this region is of great strategic importance since it represents the link and meeting point of the maritime transport routes between the East and the West. However, this region has witnessed international competition and conflict for decades, represented by the Turkish-Greek dispute over the demarcation of the maritime borders of the two countries. In the last decade, the significance of the eastern Mediterranean has increased after the discovery of natural gas deposits in its waters. Turkey is considered one of the most prominent competing parties in the region. It has the longest coastline in the eastern Mediterranean. It also represents a regional power that has influential weight on the international scene ،especially after it adopted theories based on making Turkey a central and active country in its surroundings in addition to its need to own the energy resources it lacks and needs steadily. So Turkey has had its political and economic orientations towards the international competition in the Eastern Mediterranean.

Keywords: Turkey; international competition; Eastern Mediterranean; The Turkish-Greek Conflict.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقدمة:

شكل حوض شرق البحر المتوسط منطقة جذب سوقية سياسية واقتصادية املتها اعتبارات الجغرافية والموقع الاستراتيجي الذي شكل حلقة الوصل بين قارات العلم القديم (اسيا، أفريقيا، وأوروبا) ونقطة التقاء طرق النقل البحرية بين الشرق والغرب، لذا كان التنافس الدولي للسيطرة على هذه المنطقة السمة البارزة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وازدادت هذه الأهمية بعد الحرب العالمية الثانية وخلال الحرب الباردة، اذ شكلت الجزر المتوسطية قاعدة استخباراتية وعسكرية لطرفي الحرب الباردة.

أسهمت النتائج التي افرزتها نهاية الحرب العالمية الثانية في تأجيج الخلاف والنزاع في شرق المتوسط بين تركيا واليونان عندما عملت على ضم العديد من الجزر في شرق المتوسط الى اليونان دون ان تراعي العامل الجغرافي، وتنبع الأهمية السياسية لشرق البحر المتوسط من أهمية الدول المطلة عليه (تركيا، اليونان، سوريا، لبنان، فلسطين، قبرص، "إسرائيل") وتبعا لتحالفات هذه الدول، وقد تضاعفت أهمية شرق المتوسط بعد الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية عام ٢٠١١ (ثورات الربيع العربي) التي غيرت موازين القوى في المنطقة مع تحول بعض منها الى أزمات دولية كانت بوابة للتدخلات الدولية. اما اقتصاديا ففضلا عن كون حوض شرق المتوسط نقطة لعبور طرق النقل فقد كان لاكتشاف موارد الطاقة في مياهه وخاصة الغاز الطبيعي وبكميات تجارية وفقا للمسوحات الجيولوجية دور كبير في زيادة أهمية هذا الحوض.

تعد تركيا احد دول حوض شرق المتوسط وصاحبة اطول ساحل بحري وبالتالي كانت معنية بشكل او بأخر ناهيك عن النزاع التاريخي بينها وبين اليونان حول عائدية الجزر في شرق المتوسط وتحديد الجرف القاري والمياه الاقليمية، فضلا عن السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية القائمة على اظهار تركيا قوة مركزية في محيطها الاقليمي وتدخلها المباشر في سوريا وليبيا، لذا تتطرق هذه البحث الى الموقف التركي من التنافس الدولي في شرق المتوسط للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١.

أهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من طبيعة الاحداث المهمة التي شهدتها منطقة شرق المتوسط للفترة قيد البحث، والموقف التركي من التنافس الدولي الذي شهدته المنطقة بعد اكتشاف الغاز الطبيعي خاصة وان لها تاريخ طويل من التنافس والنزاع مع اليونان في شرق المتوسط فضلا عن حاجتها المتزايدة لموارد الطاقة لديمومة نموها الاقتصاد يقابله افتقارها الى هذه الموارد واعتمادها على استيراده من الخارج، لذا كان حصولها على هذا المورد وتقليل اعتمادها على استيراده تمثل فرصة لا يمكن التفريط بها، من جهة أخرى فان تصدير الغاز من شرق المتوسط الى اوروبا يهدد "دبلوماسية الطاقة" التي تعمل تركيا بموجبها لتكون "دولة عبور" لعديد من مشاريع نقل الطاقة من روسيا وبحر قزوين واسيا الوسطى الى اوروبا.

هدف البحث:

يهدف البحث الى التعرف على اطراف التنافس الدولي في شرق المتوسط وادوات ومسببات هذا التنافس الذي تصاعد في كثير من الاحيان ليهدد أمن منطقة شرق المتوسط وطبيعة التعامل التركي مع هذا التنافس .

هيكلية البحث:

لغرض الاحاطة بموضوع البحث فقد تم تقسيمه الى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة واستنتاجات، تناول المبحث الاول جذور التنافس في شرق المتوسط، بينما تناول المبحث الثاني عوامل زيادة التنافس والنزاع في شرق المتوسط، فيما تطرق المبحث الثالث الى سياسة التصعيد والتكتلات الاقليمية ٢٠١٩-٢٠٢١، وخلصت الخاتمة الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

جذور التنافس في شرق المتوسط

أولاً: الأهمية الاستراتيجية لحوض شرق المتوسط

يحظى البحر المتوسط بعامة وشرقه بخاصة بأهمية استراتيجية بدءا من اهمية الدول التي تقع على ساحله الشرقي والتي تمتلك وزنا استراتيجيا ودورا محوريا على الساحة السياسية، اذ تقع على سواحله الشرقية كل من (تركيا، اليونان، فلسطين، مصر، اسرائيل، لبنان، سوريا، ليبيا) فضلا عن الجزر واهمها "قبرص وكريت" وهو بهذا لا يملك اهمية اقليمية فحسب بل اهمية عالمية تبعا لتحالفات هذه الدول مع القوى الكبرى. هذا سياسيا، اما استراتيجيا فان شرق البحر المتوسط يشكل نقطة وصل وارتباط بين قارات العالم القديم (اسيا، افريقيا، اوروبا) وبخاصة جزيرتا (قبرص وكريت) التي تقع على مسافة واحدة من هذه القارات وعند نقطة التقاء طرق النقل البحرية لذلك كانت لهما اهمية كبيرة ابان الحرب الباردة اذ مثلتا قاعدة متقدمة لقطبي الحرب الباردة (الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الامريكية) تستطيع من خلالها السيطرة على الطرق البحرية للمضايق المهمة "هرمز وعدن والخليج العربي وقزوين" (أوغلو، ٢٠١٠، ٢٠١-٢٠٢).

اما اقتصاديا فان منطقة شرق المتوسط تعد حلقة الوصل بين المحيط الهندي ودول جنوب اسيا "الصين والهند وكوريا الجنوبية" من جهة واوروبا والمحيط الاطلسي عبر قناة السويس من جهة اخرى وهو ايضا نقطة اتصال بين اواسط اسيا ومنطقة البحر الاسود وبحر قزوين الغنية بموارد الطاقة من "الغاز والنفط" ودول اوروبا الصناعية المستهلك الاول لهذه الموارد. فضلا عن اكتشاف مخزون للغاز الطبيعي والنفط في مياه شرق التوسط الذي كان العامل الاكثر اهمية في الوقت الحاضر لازدياد التنافس الدولي والاقليمي للسيطرة على الحوض الشرقي للبحر المتوسط، خاصة اذا ما علمنا ان غالبية الدول المطلة على شرق المتوسط تفتقر الى هذه الموارد الحيوية (اوزدمير، ٢٠١٨، ٢٩).

ثانياً: جذور التنافس والصراع في شرق البحر التوسط

تطل على الحوض الشرقي للبحر المتوسط كما اسلفنا العديد من الدول لكن التنافس الابرز والاكثر استمرارا كان بين تركيا واليونان والذي تعدى في الكثير من الاحيان التنافس الى مرحلة الصراع. ويتمحور هذا التنافس او الصراع حول مياه "بحر ايجه" الذي يشكل جزءا مهما من شرق البحر المتوسط ويقع بين تركيا واليونان، وكذلك "جزيرة قبرص والجرف القاري" وغيرها من القضايا، ولفهم طبيعة التنافس الدولي لابد من التعرف على الجذور التاريخية لهذا التنافس.

تعود جذور التوتر في شرق المتوسط الى نهاية الحرب العالمية الاولى وانهيار الدولة العثمانية وتوقيعها معاهدة "سيفر ١٩٢٠" التي تم بموجبها التنازل عن الاراضي التابعة للدولة العثمانية والتي يسكنها غير الناطقين باللغة التركية، وبموجب هذا التنازل سيطرت دول الحلفاء على جزر شرق البحر المتوسط وثم اعلان الاستقلال الاداري لبعضها، ووضع جزر الدوديكانيز الاثني عشر تحت ادارة ايطاليا على ان تضمن الاخيرة عدم تسليح الجزر القريبة من السواحل التركية، وشهدت نهاية الحرب العالمية الثانية نقطة تحول في شرق المتوسط اذ تم في عام ١٩٤٧ ضم جزر الدوديكانيز الى اليونان فضلا عن عدد اخر من الجزر، وتجدر الاشارة الى ان بعض هذه الجزر مثل جزيرة "كاستيلوريزو" التي يسميها الاتراك ميس تقع على بعد (٢كم) فقط من سواحل تركيا بينما تبعد عن سواحل اليونان (كم٥٠٠) (كيطان، د.ت). هذا الوضع جعل من تركيا دولة شبه مغلقة على الرغم من انها تمتلك اكبر ساحل على البحر المتوسط يقدر بنحو(٨٠٠٠)كم وبالتالي شكل نقطة خلافات جوهرية بين تركيا واليونان تتمحور حول تحديد الحدود البحرية بين الدولتين والجرف القاري وحقوق استغلال الموارد الطبيعية في الجرف القاري، كذلك الية تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة للدولتين (الصياد وآخرون، د.ت).

وتشكل جزيرة "قبرص" نقطة الخلاف الثانية بين تركيا واليونان التي تساندها دول الاتحاد الاوروبي، فمنذ نهاية الحرب العالمية الاولى كانت قبرص تحت الوصاية

البريطانية حتى عام ١٩٦٠ عندما نالت استقلالها بعد ان جرى اتفاق بين تركيا واليونان اللتان تدعيان باحقيتهما في ضم الجزيرة وبريطانيا على طبيعة نظام الحكم في الجزيرة، وقد تضمن الاتفاق على ان يحوي الدستور الخاص بقبرص مادة تلزم مشاركة الاقلية التركية (ثلث السكان) في الحكم، الا ان الاغلبية اليونانية (ثلثي السكان) رفضت تطبيق هذا الاتفاق مما ادى الى نشوب خلاف بين الطرفين ليتطور فيما بعد الى ما عرف "بالقضية القبرصية"، والتي بلغت اوجها عندما اقدم الحرس الوطني القبرصي عام ١٩٧٤ على الاستيلاء على الحكم واعلان انضمامها الى اليونان، وهو الامر الذي رفضته تركيا وترجمت هذا الرفض الى تحرك عسكري تركي "لحماية الاقلية التركية" في الجزيرة واعادة الوضع الى ما كان عليه، ومن ثم تطور الامر الى اعلان تركيا الجزء الشمالي من الجزيرة فيدرالية تركية عام ١٩٨٣ (عثمان، د.ت).

اما الجزء الجنوبي من الجزيرة (قبرص اليونانية) فقد حظي بدعم من الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية، اذ تشكل الجزيرة نقطة ارتكاز مهمة لحماية المصالح الغربية في المتوسط والشرق الاوسط وحماية خطوط النقل البحرية.

كان للصراع التركي–اليوناني حول جزيرة قبرص اثره في زيادة حدة التنافس حول الحقوق المائية للدولتين وايضا بقية الدول في شرق حوض المتوسط، وبالرجوع الى الاتفاقيات الدولية الخاصة بالملاحة البحرية نجد اتفاقيتين رسمتا او حددتا القوانين البحرية في شرق المتوسط، اولهما اتفاقية جنيف الموقعة في ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٥٨ في مؤتمر الامم المتحدة للبحار بمشاركة ٨٦ دولة، اذ تضمنت هذه الاتفاقية اربع اتفاقيات اخرى، توقع حسب الاختيار (اي ان الدولة الموقعة على هذه الاتفاقية غير ملزمة بقبولها كاملة) وهذه الاتفاقيات هي (اتفاقية المياه الاقليمية والمناطق المتلاصقة، اتفاقية البحار المفتوحة، اتفاقية حماية الثروة السمكية والكائنات الحية في البحار المفتوحة، اتفاقية الجرف القاري). سمحت هذه الاتفاقيات للدول المشاركة فيها بالتصرف "بانتقائية" كل حسب مصالحها لذلك برزت العديد من الامور والخلافات بين

الدول عجزت هذه الاتفاقيات عن حلها، فجرى اعداد معاهدة جديدة لقانون البحار برعاية الامم المتحدة عام ١٩٨٢، كان اهم ما تضمنته ايجاد حل للنزاعات الدولية حول مفهوم المياه الاقليمية والمناطق المتلاصقة والمنطقة الاقتصادية الخالصة لكل دولة، وبناء على هذه المعاهدة وضعت قاعدة (١٢ميلا) التي تحافظ على حقوق الدول المطلة على البحار وفي الوقت ذاته تحافظ على المصالح الدولية، وقد تجاوزت هذه المعاهدة سلبيات معاهدة ١٩٥٨ اذ انها تتكون من نص واحد لذا اصبحت الدول الموقعة عليها ملزمة بقبول موادها كاملة (أزدمير، ٢٠٢٠، ١١٧–١١٨).

يتمحور الخلاف في شرق المتوسط حول مفهومي (الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة)، يشير مفهوم او مصطلح الجرف القاري الى الامتداد الجغرافي لليابسة تحت سطح البحر، وقد حددته اتفاقية ١٩٨٢(٢٠٠ميل) من الخطوط الاساسية وتشمل ما تحت البحار وما تحت القاع والحقوق الاقتصادية لاستغلال الموارد غير الحية تحت قاع الجرف القاري في المناطق التي يمكن ان تحوي موارد طبيعية، وبالتالي يحق للدول الساحلية اقامة منشآت صناعية في الجرف القاري الخاضع لها، دون الالتزام بإعلان ذلك او اخذ موافقة بقية الدول المتشاطئة معها. اما مفهوم المنطقة الاقتصادية الخالصة فهو مصطلح حديث الظهور قياسا الى المفاهيم السابقة اذ ظهر اول مرة عام ١٩٧٤ عندما طالبت الدول الغربية بأنشاء مناطق اقتصادية في البحار بعد الخسائر التي منيت بها بعد ازمة النفط عام ١٩٧٣ (بعد حرب تشرين ١٩٧٣واستخدام شعار النفط سلاح في المعركة من قبل الدول العربية) فطالبت بنقل اعمال الحفر والتنقيب الى البحار بعد ان كانت تتم على البر فقط، وهو مصطلح اطلق على مناطق النفوذ البحرية على ان لا تزيد عن ٢٠٠ ميل بعد المياه الاقليمية والتي تم تحديدها (١٢ ميل) من ساحل الدولة او وفق ما تتفق عليه الدول المتلاصقة والمتقابلة اذا تعذر تطبيق قاعدة ١٢ ميل، الا انه يختلف عن مفهوم الجرف القاري بان الدولة المعنية ملزمة بالإعلان عن مشاريعها في المنطقة الاقتصادية الخالصة، اذ نصت المادة ٧٤ من اتفاقية "تحديد المنطقة الاقتصادية

الخالصة بين الدول ذات السواحل المتقابلة او المتلاصقة" انه يتعين على الدول التي تملك سواحل متلاصقة او متقابلة ان تعقد اتفاقيات بموجب القوانين الدولية لضمان تسوية عادلة كما يتعين على هذه الاطراف ابلاغ الامم المتحدة بالخرائط والاحداثيات الخاصة بهذه الحدود (اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، د.ت).

شرعت ادارة قبرص اليونانية منذ عام ١٩٧٩ باعتماد التنقيب عن موارد الطاقة في شرق المتوسط عندما وقعت مع مصر "اتفاقية التنقيب عن المواد الهيدروكربونية"، مما اثار حفيظة انقرة وادى الى تدخل الامم المتحدة واضطرار اليونان الى التراجع، الا ان الخلاف عاد الى الواجهة بعد ان صادق البرلمان اليوناني عام ١٩٩٥ على اتفاق القانون البحري عام ١٩٨٢، اذ فسرت اثينا الاتفاق بانه يسمح لها بتحديد جرفها القاري من اي جزيرة خاضعة لها وهو الامر الذي ترفضه تركيا وتهدد باستخدام القوة العسكرية في اي لحظة تتعرض فيها مصالحها وامن حدودها للخطر وهو ما حصل في عام ١٩٩٦ اذ اقدمت القوات التركية على انزال علم يوناني من جزيرة "ايميا" في بحر ايجه (دني، ٢٠١٧، ١١٦). اذ ترى تركيا ان اتفاق ١٩٨٢ لا يسمح لليونان بضم الجزر التابعة لها والقريبة من سواحل تركيا الى جرفها القاري وان تحديد جرفها القاري من يابس الدولة وليس من جزرها، اذ من غير المقبول ان تحصل بعض الجزر في شرق المتوسط على جرف قاري ومنطقة اقتصادية تساوي اضعاف مساحتها (الصياد وآخرون، د.ت).

من الملاحظ انه حتى عام ٢٠٠٠ لم يكن للدول المطلة على شرق المتوسط دور بارز في هذا النزاع والتنافس على الرغم من وجود خلافات بين " اسرائيل" ولبنان ومصر و"اسرائيل" حول جرفها القاري، الا انها لم تصل مستوى النزاع والتنافس في شرق المتوسط بين التركي– اليوناني حول القضايا انفة الذكر مع تدخل دولي لمساندة هذا الطرف او ذاك تبعا للمصالح الدولية، مع الميل لجانب اليونان خاصة بعد قبول عضوية الاخيرة في الاتحاد الاوروبي دون تركيا، والرغبة الغربية في تخفيف الاعتماد على منطقة الشرق الاوسط في حصولها على موارد الطاقة.

شهد عام ٢٠٠٣ سعي قبرص واليونان لعقد اتفاقيات ثنائية لترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط اذ عقدت ادارة جنوب قبرص اتفاقية لترسيم الحدود مع مصر عام ٢٠٠٣، الا انها لم تدخل حيز التنفيذ حتى عام ٢٠١٣، عندما صادق عليها برلمان البلدين بعد تعديلها عام ٢٠١٣، تلتها اتفاقية مماثلة مع لبنان الا انها لم تنفذ نتيجة رفض البرلمان اللبناني المصادقة عليها، كما تم في عام ٢٠١٠ عقد اتفاق مع إسرائيل (صلاح، ٢٠١٨).

من جانبها سعت تركيا بعد تسنم حزب العدالة والتنمية للحكم واتباعه سياسة خارجية قائمة على جعل تركيا دولة محورية وفاعلة اقليميا ودوليا والحرص على وجودها في المناطق الاكثر حيوية من جهة، والنهوض بالواقع الاقتصادي وتحقيق موقع اقتصادي متقدم يؤهلها للانضمام الى الدول الصناعية المتقدمة، كما يؤهلها لدخول الاتحاد الاوروبي، لذا كانت البحار المهمة مثل البحر المتوسط والبحر الاحمر وبحر قزوين جزءا من استراتيجية قائمة على اعادة سيطرتها على هذه البحار فيما اطلق عليه ب "عقيدة الوطن الازرق" التي كان عرابها الادميرال "جيم جوردنيز" رئيس قسم الاستراتيجية والتخطيط في البحرية التركية في عام ٢٠٠٦. وتهدف هذه الاستراتيجية الى تمكين تركيا من السيطرة على البحار المحيطة بها وبالتالي ترسيخ حضورها الاقليمي والدولي، كما يسمح لها باستغلال الموارد الطبيعية في هذه البحار لدعم اقتصادها. (وهو ما يفسر حرص تركيا على اقامة قواعد عسكرية في مناطق بحرية مهمة مثل قطر والسودان وليبيا وغيرها، ورغبتها اعادة صياغة معاهدة لوزان وتعديل الاوضاع التي كانت سببا في انتزاع مناطق بحر ايجه وشرق المتوسط منها) وهو ما فسره الادميرال "جيم جوردنيز" عن "عقيدة الوطن الازرق" حينما قال: "ان الوطن الازرق هو القضية الجيوسياسية للقرن الحادي والعشرين، وفرصة لتحدي التسويات التي تمت قبل قرن من الزمان وسط انهيار الامبراطورية العثمانية، نحن ندافع عن وطننا الازرق، انها عقيدة دفاعية بعد ان سرق جرفنا القاري من قبل اليونان وقبرص .... ، ويمثل لنا اكبر تحد جيوستراتيجي في القرن الحالي" (كيطان، د.ت).

المبحث الثاني

عوامل زيادة التنافس والنزاع في شرق المتوسط

أولاً: اكتشاف الغاز واثره على شرق المتوسط

يعد الغاز الطبيعي والنفط عصب الحياة الاقتصادية والصناعية لأي بلد في الوقت الراهن وصمام امنها الاقتصادي وحتى السياسي خاصة للدول المتقدمة والتي تفتقر الى هذه الموارد وتعتمد في صناعاتها على استيراده، واذ ما علمنا ان اغلب الدول المطلة على شرق البحر المتوسط هي غير مكتفية اقتصاديا من هذه الموارد خاصة تركيا و"اسرائيل" وفلسطين واليونان وقبرص، فانه يتضح مدى اهمية هذه الاكتشافات، لاسيما بعد التقديرات والمسوحات الجيولوجية التي اكدت احتواء هذه المنطقة على احتياطي كبير من الغاز، إذ قدرت هيئة المسوح الجيولوجية الامريكية عام ٢٠١٠ مخزون شرق المتوسط من الغاز ب (٣٤٠) تريليون قدم مكعب. اما اهم مناطق توزيع هذه الثروة حسب تواريخ اكتشافها فهي كما يأتي:

١-الاراضي الفلسطينية: اذ تم اكتشاف حقل غاز "غزة مارين" عام ٢٠٠٠ من قبل شركة "بريتش غاز" ´ قبالة سواحل غزة ومقدار الاحتياطي لهذا الحقل هو (٣٠ مليار متر مكعب)، الا انه بقي الى عام ٢٠١٤ غير مستغل بسبب عرقلة سلطات الاحتلال لأعمال استخراجه .

٢-"اسرائيل": في عام ٢٠٠٩ تم اكتشاف حقل (تامار) مقابل سواحل الاراضي المحتلة ويقدر مخزون الغاز فيه بـ(٢٨٠ مليار متر مكعب) ويوفر هذا الحقل في حال تم استغلاله ٣٠% من احتياجات اسرائيل من الغاز، وفي السنة ذاتها في نيسان عام ٢٠٠٩ تم اكتشاف حقل "داليت" بمخزون قدر بـ(١٥ مليار متر مكعب). وفي حزيران عام ٢٠١٠ اكتشف حقل "ليفياثان" الذي يعد من اكبر الحقول المكتشفة في "اسرائيل" اذ تقدر مخزوناته بـ(٦٢٠ مليار متر مكعب)، تلاها اكتشاف حقل (تانين) عام

٢٠١٢ بمخزون يقدر (٣٤ مليار متر مكعب)، وحقل (كاريش) عام ٢٠١٣ يقدر بـ(٥١ مليار متر مكعب)، ثم حقل وويي عام ٢٠١٤ ويقدر بـ(٩٠ مليار متر مكعب) (عويضة، ٢٠١٩، ٤٥).

٣- قبرص: في كانون الاول/ ديسمبر عام ٢٠٠٩ شهدت قبرص اكتشاف حقل "افروديت" الذي يبعد عن شاطئها الجنوبي الغربي (١٨٠كم) بأجمالي مخزون يقدر ب(١٤٠ مليار متر مكعب)، وفي شباط/ فبراير عام ٢٠١٨ اعلنت شركة "ايني" الايطالية اكتشاف حقل "كاليبسو" الذي يقع ضمن المنطقة المتنازع عليها بين قبرص وتركيا.

٤- مصر: شهدت مصر في عام ٢٠١٥ اكتشاف حقل غاز "ظهر" الذي يعد اكبر حقل غاز طبيعي في شرق المتوسط، يبعد عن سواحل مصر ١٥٠كم وبمخزون قدره (٨٥٠ مليار متر مكعب) (باكير، ٢٠١٨؛ صلاح، ٢٠١٨).

ان توالي اكتشاف حقول الغاز في شرق المتوسط زاد من الاهمية الجيوسياسية لها نظرا لقربها من منطقة الشرق الوسط التي تحوي قرابة (٤٧%) من النفط العالمي و (٤١%) من الغاز في العالم، واحيا امال الدول المجاورة اقتصاديا وامنيا، من جهة اخرى اذكت هذه الاكتشافات الصراعات والتنافس بين دول حوض شرق التوسط حول تحديد الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية لكل منها، فضلا عن ان معظم هذه الدول لم تكن مستعدة قانونيا لاستثمار هذا المورد ولا تملك البنى التحتية المناسبة لاستغلاله. كما انها اذكت التنافس الدولي في المنطقة ورغبة الدول الغربية في ان يكون لها حصة من هذا المورد من خلال شركاتها الاستثمارية واعادة ترتيب تحالفاتها في المنطقة (باكير، ٢٠١٨؛ صلاح، ٢٠١٨).

ثانياً: التطورات السياسية بعد عام ٢٠١١:

من الواضح بشكل لا لبس فيه ان الساحة الدولية بعامة ومنطقة الشرق الاوسط بخاصة قد شهدت تغيرات سياسية واستراتيجية بعد عام ٢٠١١، اذ كان للثورات التي اجتاحت المنطقة واستطاعت تغيير انظمة الحكم في بعض البلدان العربية، الا انها في بعضها الاخر تطورت لتتجاوز كونها شأنا داخليا الى ازمة دولية كما هو الحال بالنسبة لسوريا وليبيا، بعد تدخل العديد من الدول الاقليمية والدولية لملىء الفراغ الذي احدثته هذه الثورات، منطلقة من مبدئ حماية مصالحها وتحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية وتحقيق اجندة خاصة لكل دولة، هذه التدخلات الدولية اثرت بشكل كبير على التوازن الدولي في شرق المتوسط.

فقد اعطت الثورة السورية الفرصة لإيران لتكون على مقربة من مياه البحر المتوسط بعد دعمها للنظام السوري واقامة قواعد لها في سوريا مما وفر لها الاتصال المباشر مع لبنان، من جهة اخرى احيت الازمة السورية الطموح الروسي بالوصول الى المياه الدافئة وهو ما كانت تسعى له منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك من خلال تعزيز وجودها في الموانئ السورية لاسيما اعادة تأهيل قاعدتها البحرية في طرطوس وسحبها للعديد من قطعها البحرية من اسطولها في البحر الاسود باتجاه شرق المتوسط لتشكيل اسطولها في البحر المتوسط وتسميته بـ"سرب المتوسط" وهي التسمية التي اطلقت على اسطولها البحري ابان الحرب الباردة مع تعزيز القدرات العسكرية لهذا الاسطول بشكل يدل على وجودها الدائم في شرق المتوسط، فضلا عن رغبتها في السيطرة على غاز المتوسط بعد ان وقعت مع النظام السوري اتفاقية للتنقيب عن الغاز في سواحل سوريا (تحولات عالمية محركات الإنسانية في مواجهة التحديات ٢٠١٩، ٢٠١٩). ويذكر ان روسيا تعد المصدر الاكبر للغاز الطبيعي الى دول اوروبا، واكتشاف الغاز في شرق المتوسط ربما يقلل من تأثير هذا المورد بوصفه

ورقة ضغط روسية ضد دول اوروبا. وقد عززت روسيا من تواجدها بتحالفها مع الصين الراغبة بالوصول هي الاخرى الى هذه المنطقة.

من جهة اخرى وفرت الازمة الليبية فرصة اخرى وموطئ قدم لروسيا في شرق المتوسط بعد ان دعمت الجنرال "حفتر" عن طريق الاتفاق مع شركة المرتزقة العسكريين الروسي " فاغنر" وتزويده بـ(٨) مقاتلات حديثة، الامر الذي مكن روسيا من الاستيلاء على الميناء الذي يشحن فيه النفط الليبي الى اوروبا.

هذا الوجود الروسي–الصيني–الايراني لم يرق للولايات المتحدة الامريكية لذا عملت على الاستعانة بحلفائها الغربيين لإيجاد سياسة موحدة لمواجهة الخطر الروسي في شرق المتوسط وحماية وجودها في المنطقة، خاصة بعد ان ساءت علاقاتها مع تركيا بسبب تدخل الاخيرة عسكريا في سوريا وفي ليبيا (ÖZGÖKER, n.d.).

اما الدول الاوروبية فمن مصلحتها زيادة نفوذها في شرق المتوسط للتقليل من اعتمادها على الغاز الروسي وتحقيق مكاسب اقتصادية من خلال حماية شركاتها التي تعمل في هذا المجال.

ثالثاً: سياسة تركيا في شرق المتوسط:

مع وصول "حزب العدالة والتنمية" الى الحكم عام ٢٠٠٢ في تركيا، عاد الدور التركي الى الواجهة مرة اخرى مع السياسة الخارجية للحزب الحاكم والقائمة على اساس اظهار تركيا بوصفها دولة مركزية في اسيا واوروبا والشرق الاوسط عبر اتباعها جملة من السياسات قائمة على تصفير مشكلاتها مع دول الجوار واتباعها القوة الناعمة في علاقاتها مع كل الاطراف، الا ان الاحداث التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط وبعض دول شرق المتوسط فيما عرف بـ"الربيع العربي" غير من استراتيجيات تركيا وضرب هذه السياسات عرض الحائط، ووجدت تركيا نفسها مضطرة امام التدخلات الدولية التي رافقت الاحداث بعد عام ٢٠١١، الى ان تكون طرفا في الازمات التي اجتاحت المنطقة خاصة بعد دعمها للتيارات الاسلامية في المنطقة، الامر الذي انعكس سلبا على علاقاتها مع العديد من دول المنطقة وفي

مقدمتها "مصر" وزاد في هذا التوتر اكتشاف الغاز الطبيعي في حوض شرق المتوسط وطموح تركيا في ان يكون لها نصيب من هذه الموارد، لاسيما مع ارتفاع استهلاكها لهذه الموارد، ومحاولتها ان تكون حجر الزاوية في خطوط نقل الغاز الطبيعي والنفط من اسيا الوسطى وروسيا واذربيجان الى اوروبا، لذا فان اكتشاف الغاز في شرق المتوسط دون ان يكون لتركيا موقع فيه يهدد ما تطمح تركيا اليه في ان تمسك بخطوط نقل الطاقة التي تمر بأراضيها (اوزدمير، ٢٠١٨).

جرى عقد اتفاقيات عدة بين دول شرق المتوسط لتحديد المجال الاقتصادي الخالص، وآثرت تركيا اتباع سياسة "الترقب" والعمل الدبلوماسي بتقديم انقرة مذكرات اعتراض للأمم المتحدة، لكن مع توالي اكتشاف حقول الغاز في شرق المتوسط وقيام ادارة جنوب قبرص بتقسيم الجرف القاري الى مقاطع اقتصادية متجاهلة ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية من اتفاق الدول المتلاصقة او المتقابلة حول استغلال المناطق الاقتصادية ومنح الاخيرة تراخيص التنقيب عن الغاز والنفط لشركات عالمية، جعل تركيا تغير من سياستها السابقة الى سياسة "اثبات الحضور" اذ عملت تركيا على توقيع اتفاقية مع شمال قبرص، والعمل على تطوير جهدها الذاتي خاصة ان تركيا بدأت متأخرة في هذا المجال عن بقية دول شرق المتوسط (اوزدمير، ٢٠١٨).

عملت تركيا منذ عام ٢٠١٣ بواسطة الشركة التركية المساهمة للبتروليات (TPAO) على شراء سفن للتنقيب الارتجاجي كان اولها شراء السفينة "بربروس خير الدين باشا" للتنقيب عن الموارد الهيدروكاربونية الطبيعية في قاع البحر ضمن الجرف القاري، وبدأت اولى اعمالها في السواحل المقابلة لولاية انطاليا، اشترت بعدها السفينة " Deepsea Metro II" التي سميت "الفاتح" وتعد من السفن المطورة عالميا في مجال تكنولوجيا الحفر العميق في البحار، واستقدمت كادراً اجنبياً للعمل على هذه السفينة مع الاخذ بنظر الاعتبار تدريب الكوادر التركية على العمل في هذه السفن، اعقب ذلك شراء السفينة "Deepsea Metro I" "ياوز" وهي من السفن العشرة الاكثر تقدما في العالم (اوزدمير، ٢٠١٨). فضلا عن شراء السفن المتقدمة تكنولوجيا، عملت

تركيا على خوض تجربة صناعة هذا النوع من السفن وكان باكورة صناعتها التي اضيفت الى الشركة التركية المساهمة (TPAO) السفينة "عروج ريس" وهي اول سفينة تنقيب تركية الصنع، تضم مختبرات لفحص البيانات ورسم خرائط ثنائية وثلاثية الابعاد لقاع البحر (مبروك، د.ت).

وتسعى تركيا من خلال امتلاك تقنيات التنقيب الحديثة وزجها في شرق المتوسط الى تحقيق عدد من الاهداف تتلخص فيما يأتي (العزيز، د.ت):

١-**الهدف الاقتصادي**: فتركيا دولة مستوردة للطاقة وهي بهذا تعتمد في صناعتها على كل من ايران وروسيا لسد حاجتها من الغاز الطبيعي، ومع زيادة حاجتها وتطور صناعتها فان هذا الاستيراد يشكل عبئا على الميزانية التركية يقابلها تدهور قيمة الليرة التركية منذ عام ٢٠١٦، لذا تسعى تركيا للتقليل من اعتمادها على الخارج لسد احتياجاتها من موارد الطاقة وذلك بمحاولة ايجاد حقول لهذه الموارد سواء في البحر المتوسط او البحر الاسود.

٢-**الطاقة**: يشهد العالم في العقود الاخيرة سعي دولي نحو ما يسمى بـ" دبلوماسية الطاقة، وتسعى انقرة بدورها لتكون طرفا رئيسا في خطوط نقل الطاقة بين روسيا والشرق الاوسط ودول اوروبا، بما يجعلها ركيزة اساسية في هذا المجال كون اغلب هذه الخطوط تمر عبر اراضيها فضلا عن ان ذلك سيدعمها اقتصاديا كونها ستكون دولة ترانزيت لأنابيب نقل الطاقة.

٣-**امنيا**: اذ تسعى تركيا لإيجاد موطئ قدم لها في شرق المتوسط اذ تعتبر ان اي توتر في هذا الحوض سيؤثر سلبا على مكانتها الدولية.

المبحث الثالث

سياسة التصعيد والتكتلات الاقليمية ٢٠١٩ – ٢٠٢١

أولاً: مقدمات التصعيد

بدءً من عام ٢٠١٢ اعطت حكومة جنوب قبرص تراخيص لعدد من الشركات الاجنبية (اكسون موبيل، نوبل، شيل، غاز قطر، ايني الايطالية) للتنقيب في المقاسم التي حددتها والتي تعترض عليها تركيا كونها تتقاطع مع الجرف القاري والمناطق الاقتصادية لها ولشمال قبرص، وفي مطلع عام ٢٠١٨ اعلنت شركة ايني (ENI) الايطالية اكتشافها حقلا للغاز في منطقة "جاليبسو" بقدر مخزون بين "١٦٩ – ٢٢٦ مليار متر مكعب"، مقابل ذلك اعلنت تركيا اعتراضها على اتفاقيات ترسيم الحدود المائية التي ابرمتها حكومة قبرص الجنوبية مع دول حوض شرق المتوسط (مصر، لبنان،"اسرائيل") كون هذه الاتفاقيات تنتهك الجرف القاري لتركيا وهي من وجهة نظر الاخيرة اعتداء على سيادتها، وانه ليس لأي دولة او شركة حق التنقيب في هذه المناطق وهو ما صرح به وزير الخارجية التركي جاويش اوغلو قائلا: "ان تركيا تخطط للبدء بأعمال التنقيب عن النفط والغاز في شرق المتوسط في المستقبل القريب، وان التنقيب عن هذه المصادر واجراء دراسات عليها يعد حقا سياديا لتركيا"، اما الرئيس التركي "رجب طيب اردوغان" فقد صرح في شباط / فبراير عام ٢٠١٨ محذرا من المساس بالحقوق التركية في شمال قبرص قائلا: "نحذر من يتجاوزون حدودهم في كل من بحر ايجه وقبرص، ويقومون بحسابات خاطئة مستغلين تركيزنا على التطورات عند حدودنا الجنوبية، فان حقوقنا في الدفاع عن الامن القومي في منطقة "عفرين" شمال غربي سوريا هي نفسها في بحر ايجه وقبرص" (*Sohbet Karbuzand & Luca Baccarini*, n.d.). وسبق هذه التصريحات مذكرة صادرة عن الجيش التركي في ٦ شباط/ فبراير ٢٠١٨ يعلن فيها عن مناورات عسكرية "Navtex" في شرق المتوسط تشمل المياه جنوب قبرص وتستمر حتى ٢٢ من ذلك الشهر. وبتاريخ ٩ شباط/ فبراير ٢٠١٨ قامت السفن الحربية التركية باعتراض سفينة

حفر تابعة لشركة "ايني" الايطالية والتي كانت متوجهة لجنوب قبرص، وهي المرة الاولى التي تعترض فيها قطاعات حربية تركية لسفن اوروبية، من جهتها حركت ايطاليا جزءا من قواتها البحرية التابعة للناتو في شرق المتوسط من غير ان يكون هدفها الاشتباك بل المحافظة على السفن الايطالية، ومما زاد الامر تعقيدا اشتباك زورق للدورية التركية على سفن حرس الحدود اليوناني قبالة جزر "كارداك" التي تتنازع عليها اليونان وتركيا، وامام احتمال استخدام القوة في شرق المتوسط، اتخذت دول الاتحاد الاوروبي جانب اليونان، اذ صرحت المستشارة الالمانية "انجيلا ميركل" لصحيفة (كاثر ميني اليونانية) في ٢٤ / ٢ / ٢٠١٨ بان "المانيا تدعم حقوق قبرص اليونانية واليونان في مواجهة الاستفزازات التركية"، اما الاتحاد الأوروبي فقد الغى اجتماعا كان سيعقد في ٢٦ اذار/مارس ٢٠١٨ مع الرئيس التركي "رجب طيب اردوغان" اعرابا عن تضامنهم مع قبرص واليونان ورفضهم استخدام القوة من قبل تركيا، وصرح رئيس المجلس الاوروبي "دونالد ناسك" قائلا: "ان اليونان وقبرص لهما الحق السيادي في التنقيب على الموارد في شرق المتوسط" (الصياد وآخرون، د.ت).

اما الموقف اليوناني فقد تمثل في استدعاء السفير التركي وتسليمه شكوى الى الخارجية التركية مطالبة اياها بالتوقف عن انتهاك القوانين الدولية التي ستجر المنطقة الى التصعيد، ويبدو ان تركيا رأت ان الاصطفاف الاوروبي الى جانب اليونان وقبرص وتوتر المنطقة ليس من صالحها فعمدت الى التهدئة، اذ صرح رئيس وزرائها "بن علي يلدريم" مشيرا الى انفراج الاوضاع والى مشاورات مع نظيره اليوناني افضت الى ابقاء قنوات الاتصال مفتوحة للتوصل الى حل يجنب المنطقة ازمة دولية جديدة، كما جرت مباحثات تركية–ايطالية بين وزيري خارجية البلدين على هامش اجتماع التحالف الدولي لمحاربة "داعش" المنعقد في الكويت، اتفق خلالها البلدين على حفظ العلاقات الثنائية اذ قال وزير خارجية ايطاليا: "من المحتمل ان تكون هنالك مشاريع اخرى في المستقبل في قطاع الطاقة بعيدا عن تلك القائمة بالفعل" (سعيد، د.ت؛ صلاح، ٢٠١٨). وعلى الرغم من التهدئة الا ان اجواء الترقب بقيت مخيمة على الوضع السياسي في شرق المتوسط طيلة العام ٢٠١٨.

ثانياً: منتدى غاز شرق المتوسط والاتفاق التركي – الليبي ٢٠١٩

في تشرين الاول/ أكتوبر عام ٢٠١٨ عقدت قمة ثلاثية بين كل من مصر واليونان وقبرص تم خلالها الاتفاق على تأسيس منتدى للغاز شرق المتوسط، وفي ١٤ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١٩ وبدعوى من مصر اجتمع وزراء الطاقة لسبع دول (مصر، اليونان، قبرص، "اسرائيل"، فلسطين، الاردن، ايطاليا) في القاهرة وتم التوقيع على وثيقة تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط (EMGF) لغرض "تعزيز التعاون واطلاق حوار استراتيجي منظم ومنهجي بشأن الغاز الطبيعي، مما قد يؤدي الى انشاء سوق مستدامة للغاز الاقليمي" (عبدالرزاق، ٢٠١٨).

اما الاهداف التي اعلنها المنتدى فهي (سكرية، د.ت):

١-العمل على ايجاد سوق اقليمية للغاز الطبيعي يحافظ على مصلحة الاعضاء من خلال تأمين العرض والطلب، والاستفادة من البنى التحتية الموجودة والعمل على ايجاد بنى تحتية جديدة تعمل على تقوية اواصر التعاون بين الدول الاعضاء.

٢- ايجاد تعاون منظم قائم على مبدئ الحوار المنهجي الامثل، وارساء سياسات اقليمية مشتركة لاستغلال الغاز الطبيعي.

٣- اعتماد الاسس القانونية للحوار بين اعضاء المنتدى بهدف فهم فوائد التكافل والتعاون في هذا المجال.

٤- تقديم الدعم اللازم للدول المنتجة التي تمتلك مخزون من الغاز الطبيعي من خلال استثمار الاحتياطي الحالي والمستقبلي عن طريق التعاون مع دول الاستهلاك ودول الترانزيت التي يمر من خلالهما الغاز " دول العبور" والعمل على ايجاد بنى تحتية قادرة على استيعاب اكتشافات مستقبلية.

٥- توفير الدعم للدول المستهلكة للغاز الطبيعي لسد احتياجاتها عبر ايجاد سوق مستدامة وسياسات ثابتة مع "دول العبور"

٦- ضمان ايجاد بيئة اقليمية لاكتشاف المزيد من حقول الغاز الطبيعي وعمليات الانتاج والتصدير مع العمل على دمج هذا المورد مع موارد الطاقة المتجددة.

وتضمن الاعلان عن المنتدى امكانية انضمام اي من الدول المنتجة او المستهلكة او التي تمر من خلالها خطوط النقل الى المنتدى "يمكن لأي دولة منتجة او مستهلكة للغاز او اي من دول العبور ممن يتفقون مع المنتدى في المصالح والاهداف الانضمام لعضويته لاحقا وذلك بعد استيفاء اجراءات العضوية اللازمة التي يتم الاتفاق عليها بين دول اخرى او منظمات اقليمية او دولية بصفة مراقبين" (إعلان القاهرة لتأسيس منتدى غاز شرق المتوسط، د.ت).

اما الهيئات واللجان المنظمة لعمل المنتدى والتي تقرر ان يكون اجتماعها على مدار العام لدعم مهام المنتدى فشملت "اللجنة الوزارية" وتتكون من وزراء الطاقة في الدول الاعضاء وهي الهيئة الاعلى ضمن هيئات المنتدى ومهمتها وضع السياسات، "مجموعة عمل رفيعة المستوى" وتتكون من ممثلي الدول الاعضاء لمتابعة تنفيذ انشطة المنتدى وادامة التشاور بين اعضائه، "المجموعة الاستشارية لصناعة الغاز (GIAG) ويطلق عليها ايضا "اللجنة الاستشارية لصناعة الغاز" وتتألف من خبراء، وهذه اللجنة مهمتها تقديم الخدمات الاستشارية للمنتدى وتتألف من الشركات الحكومية للدول الاعضاء وشركات خاصة ومؤسسات مالية دولية، فضلا عن لجان فرعية في المجالات التقنية والاقتصادية ويقع على عاتقها تخطيط الاعمال بناء على ارشادات المجموعة الاستشارية (سبع دول تنشئ منتدى غاز شرق المتوسط، د.ت).

كرس منتدى غاز شرق المتوسط التنافس والخلاف في المنطقة، اذ انه استبعد دول على ساحل شرق المتوسط وهي "تركيا وسوريا ولبنان" وهو بهذا يعد تجمعا سياسيا واقتصاديا، فرغم ان المنتدى جعل باب الانضمام مفتوحا لأي دولة منتجة او مستهلكة او دولة عبور في الانضمام اليه الا انه جعل هذا الانضمام مشروطا بموافقة الدول الاعضاء، ومنها "اسرائيل" التي هي عدو لسوريا ولبنان وايضا تعد دولة منافسة لتركيا فضلا عن توتر العلاقات الثنائية بينهم، واليونان وقبرص التي هي على خلاف مع تركيا فضلا عن ان الاخيرة تشوب علاقاتها مع مصر خلافات سياسية بسبب دعمها لحكم الاخوان المسلمين، كما ان المنتدى اشترط ان تكون مصلحة الدول

المؤسسة معيارا لقبول انضمام اي دولة وهو امر شبه مستحيل اذ تتعارض الرؤيا التركية مع رؤية اليونان وقبرص بشان مياه شرق البحر المتوسط (سكرية، د.ت).

حظي منتدى غاز شرق المتوسط بتأييد دول الاتحاد الاوروبي لاسيما ان بعضها كان مشاركا في التأسيس مثل ايطاليا، اذ رأت في امكانية مد خطوط الغاز من شرق المتوسط الى اسواقها بديلا عن الغاز الروسي الذي يعد المصدر الرئيس للغاز في اوروبا والذي يشكل ورقة ضغط لروسيا. اما الولايات المتحدة الامريكية التي انظمت الى المنتدى بصفة مراقب دائم فقد ادت دورا محوريا في مساندة هذا التكتل وداعما للموقف الاوروبي الساعي الى التخلص من الهيمنة الروسية على سوق الغاز، وفي الوقت ذاته عد بمثابة ضربة موجهة لتركيا كعقوبة لها على اصرارها شراء منظومة (S400) الروسية رغم اعتراضات الولايات المتحدة وحلف الناتو مما تسبب في توتر العلاقات الثنائية بين الطرفين، كما انه يهدد موقع تركيا ضمن ما يسمى بدبلوماسية الطاقة كونها ممرا لخطوط نقل الغاز الروسي وغاز بحر قزوين اذا ما تم مد خطوط الغاز من شرق المتوسط الى دول اوروبا بشكل مباشر، لذا فقد قدمت الحكومة الامريكية مشروع قانون الى الكونغرس عرف بـ"قانون شراكة امن وطاقة شرق المتوسط ٢٠١٩"، كما دعمت الولايات المتحدة مشروع انشاء خطوط الانابيب من سواحل "اسرائيل" الى قبرص اليونانية ثم الى اليونان ودول اوروبا " East-Med ايست ميد" (منتدى غاز شرق المتوسط، د.ت).

اما الموقف التركي من تأسيس منتدى شرق المتوسط دون ان يكون لها مساهمة فيه فقد تمثل في اعادة ارسال سفن الحفر والتنقيب الى مياه شرق المتوسط وتحديدا في سواحل شمال قبرص، كما اعلنت في استعراض للقوة عن قيامها بأكبر مناورات بحرية تاريخها بمشاركة ١٤ دولة، كان اولها "مناورات الشتاء" المشتركة والتي امتدت من (١٤ – ٢٢شباط)، اما المناورات الثانية فاطلق عليها "الوطن الازرق ٢٠١٩" وتعد الاضخم فقد انطلقت في ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠١٩ وفي ثلاث بحار في ان واحد (البحر المتوسط، البحر الاسود، بحر ايجه) بهدف ارسال رسالة الى اعضاء المنتدى

عن امكانيات تركيا البحرية وعن امكانية استخدام الحل العسكري (الغاز الروسي ، د.ت).

اثارت الاجراءات التركية غضب الدول الاوروبية معتبرة اياها انتهاكاً للمنطقة الاقتصادية لقبرص، فتم ايقاف المفاوضات الخاصة بصفقة طائرات بين الاتحاد الاوروبي وتركيا، كما تم الغاء لقاءات رفيعة المستوى بين الجانبين وتخفيض المساعدات المالية لتركيا كونها مرشحة لعضوية الاتحاد (فرنجو، ٢٠٢٠).

وعلى الرغم من ذلك استمرت تركيا في محاولة الوقوف بوجه منتدى غاز شرق المتوسط فعملت على ايجاد موطئ قدم لها في ليبيا لاسيما وانها تدعم حكومة الوفاق الوطني بقيادة "فائز السراج"، ولإعطاء الوجود التركي في ليبيا صفة قانونية ولكسر العزلة المفروضة عليها في شرق المتوسط، في ظل التنافس الدولي على الثروات المكتشفة في هذه المنطقة، لذا فقد تم التوقيع في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠ على مذكرتي تفاهم بين الحكومة الليبية والحكومة التركية شملت احداهما التعاون في المجال الامني والعسكري وهو ما استغلته تركيا للتواجد العسكري في ليبيا، بينما كرس الثاني لترسيم الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية للبلدين وهو ما عدته تركيا الرد العملي على استبعادها من منتدى غاز شرق المتوسط ومحاولة عزلها. وفيما يخص مذكرة ترسيم الحدود البحرية فقد تضمنت ستة مواد من بينها تحديد الجرف القاري والمناطق الاقتصادية للبلدين وفق القوانين الدولية وادراكا من الطرفين لمحدودية تأثير مذكرة التفاهم من الناحية القانونية على عكس الاتفاقية التي تشمل اجراءات رسمية، في حين تعد مذكرة التفاهم اتفاقا مبدئيا، لذا فقد تضمنت المذكرة العمل على تحويلها الى اتفاقية بعد مصادقة البرلمان التركي والمجلس الاعلى في ليبيا عليها، ثم تسجيلها في الامم المتحدة، وقد وافق المجلس الليبي عليها في ٦ كانون الاول/ ديسمبر ٢٠٢٠ ودخلت حيز التنفيذ في ليبيا، كما تم الموافقة عليها في المجلس الوطني الكبير في نفس التاريخ ونشرت في الجريدة الرسمية في ٧ كانون الاول/ ديسمبر ٢٠٢٠

واصبحت نافذة المفعول واعلن عنها كاتفاقية وتم تقديمها للأمم المتحدة (هل يعيد الاتفاق التركي الليبي رسم خارطة النفوذ في شرق المتوسط، د.ت).

تضمنت الاتفاقية التركية–الليبية لترسيم الحدود البحرية عدداً من المبادئ يمكن تلخيصها بما يأتي (يايجي، ٢٠٢٠، ٣٠–٣١):

١ – **الانصاف:** الذي يعني ان تتقاسم الدول المتقابلة المياه البحرية بشكل عادل.

٢ – **التفوق الجغرافي:** اذ تم اعتبار البر الرئيس للدولة اساسا لترسيم الحدود والجرف القاري، بمعنى ان الجزر التابعة لإحدى الدولتين التي تقع في الجهة الاخرى من خط الوسط لها سيادة بحرية بقدر مياهها الاقليمية "جرى اعتماد خط الوسط بين البر الرئيس في الاناضول ومنطقة افريقيا اساسا للتفوق الجغرافي، ومنحت الجزر التابعة لليونان والواقعة في الجهة المقابلة لهذا الخط سلطة بقدر مياهها الاقليمية".

٣ – **تناسب الولاية القضائية البحرية بشكل طردي مع طول الساحل لكل دولة،** وبما ان تركيا هي صاحبة اطول شريط ساحلي في شرق المتوسط فتكون هي صاحبة الولاية البحرية الاكبر.

٤ – **عدم منع الجزر القريبة من شواطئ اي دولة من دول الساحل من الانفتاح على البحر،** "بمعنى ان الجزر التابعة لليونان والقريبة من سواحل تركيا لا تستطيع منع ساحل تركيا من الانفتاح على البحر"، وقد استند الطرفان في وضع هذه المبادئ على جملة من قرارات "محكمة العدل الدولية" في قضايا مشابهة.

ووفقا للاتفاق التركي– الليبي فان من حق الدولتين في حال اكتشاف حقول للموارد الطبيعية ان تتعاون انطلاقا من نفوذ احداهما وصولا الى مناطق نفوذ الاخرى، اما في حالة نشوب نزاعات او خلاف اثناء تطبيق الاتفاق فان الطرفين يعملان لإيجاد تسوية قائمة على التعاون والتفاهم بينهما (اوزدمير، ٢٠١٨، ١٢٨).

بالنسبة لتركيا فان هذه الاتفاقية تعود عليها بجملة من المكاسب اولهما انها وفق مبدأ التفوق الجغرافي فان عائدية جزيرة "ميس" (كاستيلوريزو) قانونية، وبالتالي فان ضم هذه الجزيرة التي تبعد كما ذكرنا عن الساحل التركي (٢كم) يجعل مدن

(مرمريس، فتحية، كاس) متقابلة مع مدن (درنة، طبرق، بردية) الليبية، مما يسمح لتركيا بترسيم خط الوسط دون ان تعيقها بقية الجزر التابعة لليونان وخاصة جزيرة "كريت" التي تتخذها اليونان اساسا لتحرير جرفها القاري، كما ان ترسيم الحدود البحرية وفق مبدأ خط الوسط يقطع الطريق امام التواصل البري بين جنوب قبرص واليونان، ويجعل الحضور التركي في اي مشروع لمد خطوط نقل الغاز شرق المتوسط الزامي وخاصة خط "ايست ميد" وهو ما اكده الرئيس التركي حينما صرح قائلاً: "ان خط الغاز الذي تخطط اسرائيل ومصر واليونان لتمريره الى اوروبا صار تنفيذه بحاجة الى التفاوض مع تركيا" (هلال، د.ت).

اما بالنسبة لليبيا فإنها بتوقيعها لهذه الاتفاقية فإنها اكتسبت (١٦٧٠٠كم بحري) اكثر مما لو وقعت اتفاقا مع اليونان، كما ان الحكومة الليبية بإمكانها ان تجعل هذه الاتفاقية نموذجا لو انها ارادت عقد اتفاق مماثل مع اليونان او ايطاليا وبهذا تستعيد ليبيا (٣٩ كم) التي ترى ان اليونان انتزعتها منها مستغلة حالة الفوضى، وهو ما سيجعل اي حكومة ليبية تتخلى عن الاتفاق مستقبلا تكون قد تنازلت عن جزء من الحقوق المائية لليبيا الى اليونان، من جهة اخرى تسعى تركيا الى اقناع عدد من دول شرق المتوسط بجدوى عقد اتفاق مماثل لاتفاقها مع ليبيا، ففي حال تم الاتفاق مع "اسرائيل" على الشروط نفسها فانها تفرغ اي اتفاق يوناني–قبرصي من محتواه، على اعتبار ان شواطئ الدولتين متقابلتان مما يعود بالنفع على الجهتين، والامر نفسه ينطبق على مصر ولبنان اذ ان لبنان ستخسر قرابة (٣،٩٥٧ كم) من مياهها في حال وقعت اتفاقا بحريا مع جنوب قبرص بدلا من تركيا، اما مصر فأنها تخسر (١١،٥٠٠ كم) اذا ما اختارت الاتفاق مع جنوب قبرص ضد تركيا (يايجي، ٢٠٢٠، ٣٤–٣٥).

قوبل الاتفاق التركي– الليبي بالرفض من العديد من الدول فقد رفضت مصر الاتفاقية ووصف الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي حكومة الوفاق بانها "اسيرة المليشيات... كان الاولى بنا ان نتدخل بشكل مباشر في ليبيا ولدينا القدرة ولكننا لم نفعل ذلك.... والبعض قال لنا اننا نعرض امننا القومي للخطر"، اما اليونان فقد قامت

بطرد سفير حكومة الوفاق الليبية، واتجهت لدعم الجيش الوطني الليبي بقيادة الجنرال "حفتر"، وفي خطوة ثانية عقد اجتماع في القاهرة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠ وجرى خلاله التوقيع على وثيقة تحويل منتدى غاز شرق المتوسط الى منظمة اقليمية دائمة مقرها القاهرة، من جهة اخرى جرى التوقيع في اب/ أغسطس ٢٠٢٠ على اتفاق مصري– يوناني يتعارض ويتقاطع مع الاتفاق التركي– الليبي (تصاعد الدور التركي في ليبيا، ٢٠٢٠؛ Dalay, n.d.).

عادت تركيا واعترضت على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية بين مصر واليونان بدعوى ان البلدين لا يملكان حدوداً بحرية مشتركة وان هذا الاتفاق ينتهك المنطقة الاقتصادية الليبية، وكرد على هذه الاتفاقية ارسلت انقرة سفينتها للأبحاث الزلزالية والحفر الارتجاجي "عروج ريس" برفقة سفن حربية الى مياه جزيرة قبرص (شمال قبرص) و(كريت) التي تدعي اليونان عائديتها اليها، من جهتها ابقت اليونان قواتها المسلحة في حالة من التأهب القصوى وارسلت سفناً حربية الى المنطقة بين جزيرة كريت وقبرص والساحل الجنوبي لتركيا وارسلت قوة عسكرية الى جزيرة (كاستيلوريزو او ميس) التي تخضع لوضع نزع السلاح، وعملت الدولتان (تركيا واليونان) على اجراء مناورات عسكرية كبيرة في مياه شرق المتوسط، اذ اجرت اليونان مناورات عسكرية بحرية بمشاركة فرنسا وايطاليا، كما اعلنت تركيا مناورات بحرية تركية–روسية عرفت بـ"الحوت الازرق" للمدة من (٨–٢٢ /٩/ ٢٠٢٠)، وتطورت الاحداث بشكل ينذر بان الصراع سيأخذ منحا عسكريا في شرق المتوسط بين عضوين في حلف الناتو للمرة الاولى منذ تأسيس الحلف، اما الاتحاد الاوروبي فقد عارض مبدئيا التدخل العسكري التركي في ليبيا كما ابدى تحفظه على كامل الاتفاقية الا ان الاتحاد بوصفه تكتلا اقليميا يجمع الدول الاوروبية لم يكن بإمكانه التأثير المباشر في التنافس الدولي في ليبيا بسبب التنافس بين كل من فرنسا وايطاليا على ليبيا وهما عضوان في الاتحاد مما حد من قدرة الاتحاد على اتخاذ موقف موحد من التدخلات الدولية في ليبيا (كيطان، د.ت).

ثالثاً: الموقف الدولي من التصعيد في شرق المتوسط

اختلفت ردود الفعل الدولية تجاه التصعيد الاخير عام ٢٠٢٠ الذي شهده شرق المتوسط، لاعتبارات سياسية واقتصادية لهذه الدولة او تلك او وفق ما تمليه التكتلات الدولية. فبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية اكبر دول حلف الناتو والذي يمكن وصفه بالمتقلب في بادئ الامر بناء على علاقاتها السياسية مع اطراف النزاع، فمنذ عام ٢٠١٦ وبسبب خلافاتها مع تركيا على اثر تدخلها في سوريا وشرائها لمنظومة الصواريخ الروسية، فقد دعمت واشنطن موقف قبرص واليونان من خلال "قانون شراكة الامن والطاقة شرق البحر المتوسط" الذي اقره الكونغرس عام ٢٠١٩ ورفع الحظر على توريد السلاح الى قبرص، غير ان موقف الولايات المتحدة الامريكية تغير مع مطلع عام ٢٠٢٠ ، اذ بدأت الادارة الامريكية تعيد ترتيب اولوياتها في شرق المتوسط، لاسيما مع التوسع الروسي في شرق المتوسط سواء في سوريا او في ليبيا، لذا كانت واشنطن تحاول اعادة العلاقات مع تركيا الحليف الاستراتيجي لها في المنطقة والاستفادة من توسعها في شرق المتوسط على حساب التوسع الروسي، لذا لم تتعد اجراءات واشنطن كونها اجراءات بسيطة لم ترق الى مستوى الضغوط الفعلية على تركيا، كما تم اشراك حاملة الطائرات الامريكية "ايزنهاور" في مناورات عسكرية مشتركة مع تركيا في شرق ووسط البحر المتوسط في تموز ٢٠٢١ (باكير أ، د.ت).

اما الاتحاد الاوروبي فقد تباينت مواقفه تبعا لسياسة دوله في معالجة توتر شرق المتوسط، ففي حين فضلت بعض دوله (ايطاليا، المانيا، اسبانيا) التهدئة والركون الى الحلول السلمية، مع اقتراح المانيا التي كانت تتولى رئاسة الاتحاد آنذاك نفسها كوسيط للتهدئة بين تركيا واليونان، والتي لاقت ترحيبا من تركيا بشأن وقف عمليات التنقيب شرق المتوسط الا انه في الجهة الاخرى تؤيد اليونان وقبرص اتباع عقوبات متشددة ضد تركيا، والتي رفضت الوساطة الالمانية واستمرت في استعراض القوة العسكرية في مياه شرق المتوسط. وارتكزت اليونان في هذا الشأن على الموقف الفرنسي المعادي لتركيا والاكثر تشددا بين دول اوروبا، بعد ان اعلنت فرنسا مساندتها

لليونان وارسلت سفناً وطائراتٍ في اب/ أغسطس ٢٠٢٠ الى شرق المتوسط واعلانها عن تبني "سياسة الخطوط الحمراء" تجاه تركيا في شرق المتوسط، كما اعلنت عن استعدادها لبيع كميات كبيرة من الاسلحة الى اليونان وشملت حوالي ٢٠ طائرة مقاتلة طراز "رافال" وفرقاطتين (كيطان، د.ت).

أما حلف الناتو فأنه لا يرغب في صراعات ومواجهات عسكرية بين اعضائه ربما تؤثر سلبا على قوة الحلف، لذا فقد سعى الى اقناع تركيا واليونان ببدء "محادثات فنية" تحت رعاية الحلف لتجنب نزاع مسلح بين اعضائه، لاسيما وان اغلب اعضائه وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية لا تفضل زج الحلف في نزاعات مسلحة بين اعضائه. أما روسيا ففي ظل سعيها لتقوية نفوذها وتواجدها في شرق المتوسط تحاول مسك العصا من الوسط، ففي حين تحافظ على علاقات قوية مع اليونان وقبرص لتامين خطوطها الملاحية وللحفاظ على تجارتها لاسيما تجارة السلاح مع عملائها في الشرق الأوسط، تحاول أيضا المحافظة على علاقاتها مع تركيا خاصة وأن الأخيرة الضامن لنقل الغاز الروسي الى دول أوروبا عبر خطوط نقل الغاز المارة عبر أراضيها، لذا أعلنت روسيا عن مشاركتها في المناورات التركية في شرق المتوسط، كما أن من مصلحة روسيا الإبقاء على التوتر في شرق المتوسط وبين دول الناتو لإضعافه (كيطان، د.ت).

مع استمرار الضغط اليوناني–القبرصي على الاتحاد الأوروبي، فقد عقد الأخير قمة لقادته في بروكسل بتاريخ ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠ خرج منها بعدد من القرارات فيما يخص النزاع في التوتر في شرق المتوسط، كان من بينها قرارات تتناول فرض عقوبات على تركيا إذا لم تتراجع عن انشطتها للتنقيب في شرق المتوسط خلال ثلاثة اشهر، إذ نصت الفقرة (٢٠) من قرارات القمة على : "في حال قيام تركيا مجددا بأعمال أحادية الجانب، وباستفزازات منتهكة بذلك القانون الدولي، فإن الاتحاد سوف يلجأ الى استخدام كافة الوسائل والخيارات المتوافرة لديه من اجل الدفاع عن مصالحه ومصالح الدول الأعضاء"، كما صرحت رئيسة المفوضية الأوروبية (اورسولا فون دير لاين) قائلة: "العقوبات يمكن فرضها بشكل فوري وهي جاهزة في حال

استمرت أنقرة في انشطتها غير الشرعية". وفي ذات الوقت حاول قادة الاتحاد الأوربي استخدام سياسة "العصا والجزرة" عندما لوح بمنافع اقتصادية لتركيا في حال استجابت لمقترحات الاتحاد إذ نصت الفقرة (١٩) على أنه "في حال تواصل الجهود الايجابية التركية لوضع حد لأنشطتها غير الشرعية التي تقوم بها ازاء اليونان وقبرص، فأن الاتحاد الأوروبي عازم على اطلاق برنامج سياسي بناء بينه وبين تركيا يشمل تحديث الاتحاد الجمركي، وتسهيل المبادلات التجارية، وتنقل الاشخاص، وقيام حوار عالي المستوى بشأن استمرار التعاون في مسائل الهجرة". وازاء نبرة التهديد جاء الرد التركي بالرفض على لسان وزارة الخارجية التركية التي اصدرت بيان قالت فيه: "اللجوء الدائم الى خطاب التهديد بالعقوبات لن يعطي أي شيء ايجاب" (الاتحاد الأوروبي يمهل تركيا ٣ أشهر للتراجع عن أنشطتها في المتوسط، ٢٠٢٠). إن نبرة التهديد والتلويح بفرض عقوبات من شأنها أن تعقد الموقف وتفضي الى نزاع مسلح في شرق المتوسط تكون نتائجه سلبية على كل الاطراف.

وبعد فشل الاتحاد الأوروبي في تهدئة النزاعات شرق المتوسط، عمل حلف الناتو على اقناع اطراف النزاع بضرورة التحاور، وبعد سلسلة من لقاءات ومباحثات على المستوى العسكري في اطار حلف الناتو، وافقت تركيا واليونان على ايجاد آلية لفض النزاع، وفي بيان صادر عن الناتو قال: "نتيجة لسلسلة مباحثات فنية بين الوفدين العسكريين التركي واليوناني، تأسست آلية ثنائية لأساليب فض النزاع اعتبارا من الأول من تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠٢٠"، والى جانب المفاوضات العسكرية عملت ألمانيا على جمع الطرفين في مفاوضات تتناول جذور النزاع، والعمل على اقناع الطرفين للعودة للمباحثات التقنية والسياسية التي تهدف الى مناقشة الخلاف حول الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية والجرف القاري في محاولة لإنهاء هذا النزاع (جمال، ٢٠٢٠).

ورأت تركيا أن من مصلحتها التهدئة وعدم فتحها لجبهة عسكرية في شرق المتوسط هي في غنى عنها لاسيما بعد تدخلها العسكري في سوريا وليبيا، كما أن مصلحتها تقتضي تحقيق استغلال المساعي الدولية لتحقيق جملة من الأهداف منها

تحييد الولايات المتحدة الأمريكية كي لا تقف الى جانب اليونان وتجاوز حالة الفتور في علاقاتها مع واشنطن والتي لم تكن لصالح تركيا، كذلك دعم الموقف الألماني لتقديم تركيا كدولة تسعى لحل أزماتها بالطرق السلمية بعد تدخلاتها العسكري في اكثر من مكان، فضلا عن ان التهدئة التركية كفيلة بعدم اصطفاف دول الاتحاد الأوروبي الى جانب اليونان، الهدف الأخر يتمثل بتحييد إن لم نقل تقييد دور الدول غير المعنية بالنزاع بشكل مباشر، انعكست اجواء المفاوضات والحوارات التركية–اليونانية برعاية الناتو وألمانيا بشكل إيجابي على دول المنطقة وساهم خفض حالة التوتر شرق المتوسط في حلحلت العديد من قضايا الخلاف يأتي في مقدمتها الانفراج الذي تشهده العلاقات المصرية– التركية (باكير ب، د.ت).

وعلى الرغم من الجهود الدولية إلا أن احتمال عودة التصعيد والتوتر ما تزال قائمة مالم يتم التوصل الى تسوية دولية قانونية للخلافات في شرق المتوسط.

الخاتمة والاستنتاجات

على الرغم من أن منطقة شرق المتوسط كانت ميدانا للتنافس والنزاع التركي – اليوناني منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الا أن هذه الخلافات اخذت منحى اخر منذ عقد ونصف على خلفية الأحداث التي شهدتها المنطقة ودخول دول أخرى على خط التنافس في شرق المتوسط دعما لهذه الدولة او تلك من دول المنطقة مما أدى الى اختلال التوازن الدولي في شرق المتوسط، كما أن اكتشاف مخزونات الموارد الطبيعية من نفط وغاز طبيعي كرس من مشهد التنافس الدولي، والأمر الذي وضع تركيا امام أمرين، اما الانكفاء على نفسها وقبول الأمر الواقع وهو أمر بعيد كل البعد عن السياسة التركي الهادفة الى جعل تركيا دولة محورية لها وزنها في المنطقة، أو الدخول بقوة ومجازفة على خط المنافسة والانخراط في اتفاقية دولية جديدة كما في الاتفاق التركي– الليبي الذي كان ردا على قيام دول شرق المتوسط بتشكيل منتدى غاز شرق المتوسط واستبعاد تركيا منه، وهو الأمر الذي اختارته تركيا وأدى الى

وصول المنافسة والنزاع على موارد الطاقة يصل الى حد التصادم والنزاع المسلح لولا تدخل حلف الناتو لتهدئة الأمور.

خلص البحث الى جملة من التوصيات يمكن ادراجها فيما يلي:

١-تشكل لجان فنية من دول شرق المتوسط تأخذ على عاتقها ايجاد قانون دولي يعالج قضايا الحدود البحرية ويوفر آلية متفق عليها لتحديد المياه الاقليمية والجرف القاري والمناطق الاقتصادية بشكل منصف يراعي مصالح هذه الدول .

٢-اصدار الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي قرارا ملزما بعدم تسليح الجزر التابعة لدولة ما والقريبة من سواحل دولة أخرى، ووضع قوات مراقبة دولية تكون هي الضامن لتطبيق هذا القرار.

٣-تجاوز حالة النزاعات بين دول المنطقة والاتفاق فيما بينها على صيغة لمفاوضات ولقاءات برعاية دول كبرى او منظمات دولية، لضمان الحفاظ على السلم الدولي وعدم ادخال المنطقة في نزاعات مسلحة ستنعكس سلبا على دول المنطقة قاطبة.

٤-الابتعاد عن سياسة الاستعراضات العسكرية والتهديد باستخدام القوة العسكرية ، لانه سيفشل اي عملية لحل النزاعات بالطرق السلمية.

٥-ايجاد مشاريع مشتركة لاستغلال الغاز الطبيعي تضمن مشاركة كل دول شرق المتوسط (المنتجة والمنعة والمستهلكة ودول العبور)

٦-العمل على تأسيس شركات متعددة الجنسيات من دول المنطقة لغرض العمل في التنقيب والحفر واستغلال موارد الطاقة الكامنة في شرق المتوسط ويعود نفعها على كل دول المنطقة .

المصادر

أزدمير، ب. ز. (٢٠٢٠). سياسة تركيا شرق المتوسط من منظور قوانين الملاحة البحرية الدولية Turkey's Policy in the Eastern Mediterranean from the Perspective of International Maritime Navigation Laws. *مجلة رؤية تركية*، ٩ (٢).

أوغلو، أ. د. (٢٠١٠). *العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية Strategic Depth Turkey's Position and Role in the International Arena*. (ترجمة) ب. نافع وأ. ك. م. ج. الثلجي وو. ع. الجليل. مركز الجزيرة للدراسات.

إعلان القاهرة لتأسيس منتدى غاز شرق المتوسط Cairo Declaration for the Establishment of the East Mediterranean Gas Forum. (د.ت).

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار United Nations Convention on the Law of the Sea. (د.ت).

الاتحاد الأوروبي يمهل تركيا ٣ أشهر للتراجع عن أنشطتها في المتوسط The European Union Gives Turkey 3 Months to Retreat from Its Activities in the Mediterranean. (٢٠٢٠). *صحيفة الشرق الأوسط، ١٥٢٨٥*.

الرزاق، س. ع. (٢٠١٨). تركيا للتهدئة في (إيجة) مع اليونان ... وإيطاليا للتصعيد في ملف غاز المتوسط Turkey For Calm in the (Aegean) With Greece ... and Italy to Escalate the Mediterranean Gas File. *صحيفة الشرق الأوسط، ١٤٣٢٤*.

الصياد، ا. ج.، وآخرون .(د.ت) *مسار ومآلات الصراع في شرق المتوسط The Path and Outcomes of the Conflict in the Eastern Mediterranean*. المركز الديمقراطي العربي.

العزيز، آ. ع .(د.ت) *تركيا وتطور الهوية الجيو-استراتيجية لمنطقة شرق المتوسط Turkey and the Development of the Geo-Strategic Identity of the Eastern Mediterranean*.

الغاز الروسي ... كدافع محرك للحضور الأمريكي-الأوروبي شرق المتوسط ... Russian Gas As A Driving Motive for the American-European Presence in the Eastern Mediterranean. (د.ت).

اوزدمير، ج. (٢٠١٨). صراع القوى الكبرى في شرق البحر الأبيض المتوسط The Great

Power Struggle in the Eastern Mediterranean. *مجلة رؤية تركية*، *٧* (٢).

باكير، ع. ح. (أ) (د.ت). *الموقف الأوروبي والأمريكي من النزاع في شرق المتوسط The European and American Position on the Conflict in the Eastern Mediterranean*.

باكير، ع. ح.(ب) (د.ت). *مصر وتركيا مجددا Egypt Turkey Again*.

باكير، ع. ح. (٢٠١٨). *النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك، The Conflict on Gas in the Eastern Mediterranean and the Risk of Engagement*. مركز الجزيرة للدراسات.

تحولات عالمية محركات الإنسانية في مواجهة التحديات ٢٠١٩ Global Transformations Drive Humanity in the Face of Challenges 2019. (٢٠١٩). المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.

تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب والخلفيات وردّات الفعل The escalation of the Turkish role in Libya: causes, backgrounds and reactions. (٢٠٢٠). *سلسلة تقدير موقف*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

جمال، ا. (٢٠٢٠). اتفاق تركي يوناني على آلية لفض النزاع في شرق المتوسط وخلافات أوروبية حول فرض عقوبات على أنقرة Turkish-Greek Agreement on A Mechanism for Settling the Conflict in the Eastern Mediterranean and European Differences Over Imposing Sanctions on Ankara. *صحيفة القدس العربي*.

دني، إ. (٢٠١٧). *البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية ٢٠٠٢-٢٠٢٣ The Regional and International Dimension of Turkish Foreign Policy 2002-2023*، *أطروحة دكتوراه غير منشورة*. جامعة محمد خضيرة.

سبع دول تنشئ منتدى غاز شرق المتوسط Seven Countries Establish the East Mediterranean Gas Forum. (د.ت).

سعيد، م .(د.ت) .*هدية الرب أم فخ الشيطان؟ ... مصر وتركيا وإسرائيل على صفيح المتوسط The God's Gift or a Devil's Trap? ...Egypt Turkey and Israel on the Mediterranean Tin*.

سكرية، م .(د.ت) .*منتدى غاز شرق المتوسط: التعاون الإقليمي وسط تضارب المصالح East Mediterranean Gas Forum: Regional Cooperation Amid Conflicts of*

.Interest

صلاح، م. (٢٠١٨). غاز شرق المتوسط ومستقبل الصراع الإقليمي، Eastern Mediterranean Gas and the Future of Regional Conflict. مركز الحوكمة وبناء السلام.

عثمان، م .(د.ت) .العلاقات التركية– اليونانية بين رواسب الماضي وحقائق الحاضر-Turkish Greek Relations Between the Remnants of the Past and the Realities of the Present. وكالة أنباء الأناضول.

عويضة، ش. س. (٢٠١٩). استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة Exploitation of Natural Gas in the Eastern Mediterranean Basin and Its Relationship to Israeli Influence in the Region.

فرنجو، ي. (٢٠٢٠). سياسة تركيا في التنقيب عن الطاقة شرق المتوسط Turkey's Energy Exploration Policy in the Eastern Mediterranean. مجلة رؤية تركية، ٩ (٢).

كيطان، ا. ي .(د.ت) .المياه الدافئة والمواجهة الساخنة: الصراع التركي– اليوناني شرق المتوسط Warm Waters and Hot Confrontation: The Turkish-Greek Conflict in the Eastern Mediterranean. سلسلة تقدير موقف، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية.

مبروك، خ .(د.ت) .عروج ريس أبرز سفن التنقيب التركية بالبحر المتوسط ... سيرتها وسر التسمية Orujo Reis ، the Most Prominent Turkish Drilling Ship in the Mediterranean... Its Biography and the Secret of the Name.

منتدى غاز شرق المتوسط...المشاركة الفلسطينية بين الحقوق والشكوك East Mediterranean Gas Forum... Palestinian Participation Between Rights and Doubts. (د.ت).

هل يعيد الاتفاق التركي الليبي رسم خارطة النفوذ في شرق المتوسط؟ Will the Turkish-Libyan Agreement Redraw the Map of Influence in the Eastern Mediterranean? (د.ت).

هلال، ي .(د.ت) .مذكرة التفاهم الليبية: جولة رابحة في حرب خاسرة The Libyan Memorandum of Understanding: A Winning Round in A Losing War.

يايجي، ج. (٢٠٢٠). المنطقة الاقتصادية الخالصة في مذكرة التفاهم الموقعة بين تركيا وليبيا: النتائج والآثار The Exclusive Economic Zone in the Memorandum of Understanding Between Turkey and Libya: Results and Effects. *مجلة رؤية تركية*، ٩ (٢).

المصادر الأجنبية:

Dalay, G. (n.d.). ***Turkey, Europe, and the Eastern Mediterranean: charting a way out of the current deadlock.***

ÖZGÖKER, U. (n.d.). ***ABD'nin Yeni Akdeniz Politikası ve Türkiye'nin Seçenekleri.***

Sohbet Karbuzand & Luca Baccarini: "East Mediterranean Gas: Regional Cooperation or source of Tensions? **(n.d.).**